وليس معضوبا وجب استنابتان قدر عليها كما لو بان وجد من يحج عنه باجرة المثل فاضلة عما يعتبر تركه في نفقة من تلزمه نفقته ولا يشترط كونها فاضلة عنها الى يوم الاستئجار فقط لانه اذا لم يقدر تمكنه تحصيل مؤنة الحج بعد المباشرة بنفسه او نحو يطيعه بان وجد متبرعا يحج عنه وهو موثوق به ولا حج عليه وهو ممن تصح منه النيابة ولم يكن معضوبا فيلزمه القبول بالاذن له في الحج عنه لانه مستطيع بذلك وان كان المطيع انثى اجنبية

معضوبا بالعين المهملة والضاد المعجمة وهو اسم مفعول من العضب وهو الضعف او القطع لانقطاع حركته هذا هو المشهور ويجوز ان يقرا بالصاد المهملة كانه قطع او ضرب عصبه

قوله ان قدر عليها كما لو كانت القدرة عليها انما وجدت بعد الخصب قوله باجرة المثل لا باكثر وان قلت لم تزد زيادة نعم ان رضي بدون اجرة المثل لزمه ولا نظر للمنة قوله وهو موثوق به كذلك الايضاح وغيره قال الشارح في حاشيته والجمال الرملي وابن علان في شرحيهما والعبارة المحاشية بان يكون عدلا واعلم نصح انابته ولو سع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها وبهذا يعلم ان هذا شرط في كل من يحج عن غيره باجارة او جعالة

قوله نعم ان كان المستاجر معضوبا واستاجر عن نفسه فاسقا يحج عنه صح الاجارة وقيل قوله مجت كما في فتاوى ابن زياد وقد اشبعت الكلام على هذا في كتابي فتح الفتاح بالخير على من يريد معرفة شروط الحج عن الغير فراجعه منه ان اراد

قوله ممن تصح منه النيابة وهو المسلم المكلف الحر قال في حاشية الايضاح في نفس الامر وان كان قولنا في الظاهر وهذا في صحة الاسلام اما التطوع فيصح ان يكون الاجير فيه صبيا مميزا او عبدا او امة وفي شرح الايضاح لابن علان تجزئ انابة المرتزق في حج نذر

قوله ولم يكن معضوبا ليس هذا شرطا لصحة الاذن اذ لو تكلف المعضوب وحج عنه صح وانما هو شرط لوجوب الاذن له

قوله فيلزمه القبول اي فورا وان لم يلزمه الحج على التراخي لئلا يرجع الباذل

قوله انثى اجنبية فلا يكفي هنا الان يشترط ان يكون لها محرم او زوج اذ النسوة لا تكفي

بذل

بذل الطاعة لا يوجبه على المطيع لجواز رجوعه قبل الاحرام

قوله وهو ما شرطاه هو لزوم الاذن للاجنبية المباشرة وهو ظاهر غيره ما بينته في الاصل وفي شرح البهجة الصغير لشيخ الاسلام كذا تستثنى مولية وان لم تكن بعضا اه

والولي منع المراة من المشي فيما لا يلزمها والولد اذا اراد ولده الحج عن غيره ما شيا ان يمنعه ان قربت المسافة لان له منعه من السفر بحجة التطوع ومن قال بعدم المنع يحمل على ما اذا كان اجيرا ثم محل عدم وجوب الاذن لاصله وفرعه مع المشي اذا لم يستاجره والا فاختلف فيه وجرى ابن الجمال في شرح الايضاح على انه كذلك قال وفاقا للمغني والنهاية وخلافا لظاهر التحفة والايضاح والتحقيق واستوجهه شارحا له وكالمغني والنهاية ثم البهجة الجمال الرملي وسبقهما اليه شيخ الاسلام في شرحي البهجة

قوله وان كان راكبا نعم ان كان قريبا من مكة وكان يكتسب في يوم كفاية ايام الحج فانه يلزمه الاذن لمطيعه كما يلزمه الحج بنفسه

قوله كالبعض في ذلك اي فلا يلزمه الاذن له في ذلك لما بقي له المار انفا وهذا اعتمده في كتبه والخطيب في المغني وشرح التنبيه وشيخ الاسلام في شرحي البهجة لكنه جرى في شرحي البهجة على اختصاص ذلك بالبعض وهو ظاهر ثم الشرح والخطيب في الاقناع وجرى عليه الجمال الرملي في كتبه فيما اذا كان المطيع معضوبا بان يركب سفارة لا كسب فيها ولا سوال لخفة طريقه او لعدم لزوم القبول من المطاع وان كان المطيع اجنبيا

قوله ولو توسم اي ظن بقرائن هو الراجح لذلك سوا القريبة والاجنبي